

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله وإن وضع جرة على سطح فرمتها الريح على إنسان فتلف لم يضمنه .
هذا المذهب مطلقا .

جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب وشرح بن منجا والرعاية الصغرى والحاوي الصغير .
وقدمه في الفروع والمغني والشرح وغيرهم .

وقيل يضمن إذا كانت متطرفة وهو احتمال للمصنف جزم به في الوجيز .

وقال الناظم إن لم يفرط لم يضمن وإن فرط ضمن في وجه كمن بنى حائطا ممالا أو ميزابا \$
فائدتان .

إحداهما لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه لم يضمن .

وكذا لو تدحرج فدفعه ذكره في الانتصار .

وذكر في الترغيب فيها وجهان .

الثانية لو حالت بهيمة بين المضطر وبين طعامه ولا تندفع إلا بقتلها فقتلها مع أنه يجوز
فهل يضمنها على وجهين في الترغيب .

واقصر عليه في الفروع .

قلت قد تقدم نظيرها في آخر باب الغضب فيما إذا حالت البهيمة بينه وبين ماله فقتلها .

فذكر الحارثي في الضمان احتمالين واخترنا هناك عدم الضمان .

وظهر لنا هناك أنها كالجراد إذا انفرش في طريق المحرم بحيث إنه لا يقدر على المرور

إلا بقتله